الأمم المتحدة

E/CN.6/2025/2

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
16 December 2024
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة

الدورة التاسعة والستون

نيويورك، 10-21 آذار/مارس 2025

البند 3 من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، المعنونة "المرأة عام 2000: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين"

الجوانب المعيارية من عمل هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

تقرير وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

موجز

يقدِّم هذا التقرير، الذي أُعدّ عملا بقرار الجمعية العامة 289/64، موجزا للجوانب المعيارية للعمل الذي اضطلعت به هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) في عام 2024، من خلال الدعم الفني الذي قدمته للعمليات الحكومية الدولية. ويبرز التقرير أيضا مساهمة هيئة الأمم المتحدة للمرأة في تنفيذ التوجيهات السياساتية المقدمة من لجنة وضع المرأة، بما في ذلك أمثلة على الأنشطة التنفيذية التي اضطلعت بها الهيئة في مناطق مختلفة.

* E/CN.6/2025/1.

24-23871 (A) 060125 100125

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

1 - في عام 2024، واصلت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) دعم الدول الأعضاء في تسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، بأساليب منها إجراء البحوث وتحليل السياسات وتقديم التوصيات في تقارير الأمين العام. وأولت الهيئة الأنشطة المتعلقة بتوفير التوجيه في مجال السياسات وإتاحة البيانات والأدلة والمعارف أولوية عالية.

2 - وواصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة العمل على تعزيز القواعد والمعايير العالمية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، في سياق الأزمات المتعددة والمترابطة الناجمة عن عوامل مثل النزاعات الجيوسياسية وأعمال العنف وتغير المناخ والتدهور البيئي، وكذلك على معالجة الآثار غير المتناسبة التي تواجهها النساء والفتيات نتيجة لذلك.

3 - وظل تقديم الدعم الفني إلى لجنة وضع المرأة والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان وسائر الهيئات الحكومية الدولية يمثّل سمة أساسية للجوانب المعيارية من عمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وبصفتها عضوا كامل العضوية في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات منذ تشرين الأول/أكتوبر 2022، عززت الهيئة أيضا موقفها لضمان إعطاء الأولوية للنساء والفتيات بوضعهن في صميم العمل الإنساني والمساءلة. وبهدف إدماج المنظور الجنساني في أعمال ونتائج تلك الهيئات، واصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة التركيز على أوجه التآزر في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وإحراز تقدم صوب تحقيق التنمية المستدامة، والعمل المناخي، وتمويل التنمية، وحقوق الإنسان، والسلام والأمن، والعمل الإنساني.

4 - وتتواءم الجوانب المعيارية من عمل الهيئة مع خطتها الاستراتيجية للفترة 2022-2025 (UNW/2021/6)، وتسهم في التعجيل بتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين، الذي سيحتفل بالذكرى السنوية الثلاثين لاعتماده في عام 2025، وفي تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 على نحو يراعي المنظور الجنساني. وتنسجم هذه الجهود أيضا مع اختتام مؤتمر القمة المعني بالمستقبل بنجاح واعتماد ميثاق المستقبل، بما في ذلك تجلي المساواة بين الجنسين وحقوق النساء والفتيات وتمكينهن في الميثاق ومرفقاته بشكل متسقٍ ومُجدٍ. وواصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الاضطلاع بعملها في سياق أزمات متعددة، بما في ذلك من خلال إنشاء شراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين، وضمان عدم ترك النساء والفتيات خلف الركب، ولا سيما اللاتي يواجهن أشكالا متعددة ومتداخلة من التمييز، أو زيادة تعرضهن لمزيد من التهميش.

ثانيا - المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات

ألف - لجنة وضع المرأة

5 - واصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بصفتها الأمانة الفنية للجنة وضع المرأة، تقديمَ الدعم إلى اللجنة في أداء الدور المنوط بها باعتبارها الهيئة الحكومية الدولية الرئيسية لتقرير السياسات التي تقوم بوضع المعايير العالمية وصياغة التوصيات السياساتية من أجل النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات وتعزيز حقوق الإنسان الواجبة لهن في جميع أنحاء العالم. ودعمت الوثائق التي أعدتها هيئة الأمم

المتحدة للمرأة للدورة الثامنة والستين حلقات الحوار الوزارية والحوارات التفاعلية الرفيعة المستوى وحلقات النقاش التي عقدها الخبراء، بما في ذلك بشأن الموضوع ذي الأولوية وموضوع الاستعراض.

6 - وقد استندت الاستنتاجات المتفق عليها بشأن الموضوع ذي الأولوية المعنون "التعجيل بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات عن طريق التصدي للفقر وتعزيز المؤسسات والتمويل مع اتباع منظور جنساني" (انظر E/CN.6/2024/L.3)، إلى تقرير الأمين العام عن الموضوع نفسه (E/CN.6/2024/3). وفي الاستنتاجات المتفق عليها، جرى التأكيد من جديد على ضرورة التعجيل بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات عن طريق التصدي للفقر وتعزيز المؤسسات والتمويل مع اتباع منظور جنساني. وعززت الدول الأعضاء التزامها بالنظم والخطط والتدابير المالية المراعية للمنظور الجنساني، مما يمثل تقدماً كبيراً في الإطار المعياري لتمويل المساواة بين الجنسين. وشملت هذه الالتزامات الجهود المبذولة نحو تعزيز التعاون الدولي بشأن المسائل الضريبية، واعتماد نظم ضريبية تصاعدية، وتنفيذ الميزنة المراعية للمنظور الجنساني، ومعالجة أعباء خدمة الديون.

7 - وحدد الأمين العام، في تقريره عن موضوع الاستعراض، وهو "نظم الحماية الاجتماعية، وفرص الاستفادة من الخدمات العامة، والبنى التحتية المستدامة لأغراض تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة" (E/CN.6/2024/4)، اتجاهات التنفيذ بالاستناد إلى المعلومات الواردة من 33 دولة عضوا، بما في ذلك ما اتخذته تلك الدول من إجراءات، في المجالات التالية: تعزيز الأطر المعيارية والقانونية والسياساتية؛ وتحسين استفادة النساء والفتيات من الحماية الاجتماعية والخدمات العامة والبنى التحتية المستدامة؛ وتعزيز الاستثمارات والبيانات والأدلة ومشاركة المرأة وقيادتها. ودعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة اللجنة في استعراضها للتقدم المحرز في تنفيذ تلك الاستنتاجات المتفق عليها. وقدّمت عشر دول أعضاء، على أساس طوعي، معلومات عما أحرزته من تقدم وما استفادته من دروس وما اعترضها من تحديات، وحددت أفضل الممارسات الكفيلة بتسريع وتيرة التنفيذ.

8 - وفي إطار التحضير للدورة الثامنة والستين اللجنة، تعاونت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع الشركاء في تنظيم مشاورات إقليمية في أفريقيا، والدول العربية، وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فضلا عن مشاورات على الصعيد دون الإقليمي في أوروبا ووسط آسيا، من أجل تحديد الأولويات وتيسير تبادل الممارسات الجيدة. وعلى الصعيد العالمي، عقدت الهيئة في تشرين الأول/أكتوبر 2023 اجتماعاً لفريق خبراء بشأن الموضوع ذي الأولوية، حيث درس المشاركون في الاجتماع السياق الحالي وحددوا التحديات الرئيسية المطروحة وقدموا توصيات محددة ركزت على مختلف المسائل ذات الصلة بالتعجيل بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات عن طريق التصدي للفقر وتعزيز المؤسسات والتمويل مع اتباع منظور جنساني.

9 - وفي إطار الدور التحفيزي الذي تضطلع به هيئة الأمم المتحدة للمرأة من أجل تعزيز أوجه التآزر والاتساق مع اللجان الفنية الأخرى من أجل النهوض بتعميم مراعاة المنظور الجنساني، قدمت الهيئة الدعم لمشاركة رئيسة اللجنة في الجزء المتعلق بالتنسيق من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في كانون الثاني/يناير 2024، وكذلك في الجزء المتعلق بالإدارة الذي عقد في حزيران/يونيه 2024. وفي حزيران/يونيه 2024 أيضا، شاركت الرئيسة في مناسبة جانبية رفيعة المستوى خلال المناقشة الرفيعة المستوى للجمعية العامة التي تناولت موضوع "تكافؤ فرص الوصول إلى العدالة للجميع: النهوض بالإصلاحات الرامية إلى إقامة مجتمعات مسالمة وعادلة لا يهمش فيها أحد".

باء - تعميم مراعاة المنظور الجنساني على نطاق منظومة الأمم المتحدة

10 - أعدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة التقرير السنوي للأمين العام عن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع سياسات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها (E/2024/58) ودعمت المجلس الاقتصادي والاجتماعي في اتخاذ قراره اللاحق 3/2024. ويشير المجلس في هذا القرار إلى إطلاق خطة التعجيل بتحقيق المساواة بين الجنسين على نطاق منظومة الأمم المتحدة ويدعو إلى التنفيذ الكامل لخطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وسجل أداء أفرقة الأمم المتحدة القطرية المتعلق بالمساواة بين الجنسين في إطار خطة العمل على نطاق المنظومة. كما يدعو التقرير إلى تطبيق مؤشر منسق ومضمون الجودة للمساواة بين الجنسين لتقييم أشكال العجز في الموارد المخصصة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات. ويحث المجلس منظومة الأمم المتحدة إلى تكثيف الجهود الرامية إلى إدماج تعميم مراعاة المنظور الجنساني في التصدي لحالات الطوارئ وغيرها من التحديات العالمية، بما في ذلك الفقر والنزاع وتغير المناخ والجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية وندرة المياه. وهو يؤكد أيضا على أهمية تسمية مرشحات لمنصبي الأمين العام ورئيس الجمعية العامة.

11 - وفي عام 2023، أبلغ 74 كياناً عن خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن إطار العمل المتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، إذ اندرجت نسبة 70 في المائة من التقديرات في فئتي "يفي بالمتطلبات" أو "يتجاوز المتطلبات". وأبلغ 51 كياناً في المجموع عن نتائج رفيعة المستوى فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، بينما حقق 15 كياناً نتائج رفيعة المستوى كفيلة بإحداث تحول في مجال الانخراط والمشاركة، بما في ذلك دعم الجمعيات والشبكات النسائية. واستمر أداء مؤشرات مراجعة الحسابات والمعرفة والتواصل باعتبارها أفضل المؤشرات، في حين تخلَّف مؤشر المخصصات المالية والتكافؤ بين الجنسين.

12 - وفي عام 2023، قدم 97 فريقًا قطريًا تقارير عن سجل الأداء المتعلق بالمساواة بين الجنسين في إطار خطة العمل على نطاق المنظومة، بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، مما يمثل زيادة سنوية بنسبة 28 في المائة. وقد أكمل 20 فريقا من أصل تلك الأفرقة القطرية الـ 97 تقييماً شاملاً يتماشى مع أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، وقدم 77 منهم تقارير مرحلية سنوية. وسجل مؤشر تنمية القدرات في مجال المساواة بين الجنسين أكبر قدر من التقدم مع زيادة بنسبة 34 في المائة في نسبة الأفرقة القطرية التي تفي بالمتطلبات وتتجاوزها، يليه مؤشر آلية تنسيق المساواة بين الجنسين ومؤشر التحليل القطري المشترك.

جيم - الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين

13 - من أجل تسريع وتيرة التقدم المحرز نحو تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، واصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تعزيز الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين والاستفادة منها، بما في ذلك تحالف كسر القوالب النمطية وحملة "الرجل نصير المرأة" والتحالف العالمي من أجل الرعاية، وكذلك من خلال دورها كجهة منظمة للاجتماعات في إطار مبادرة "جيل المساواة" وبالشراكة مع الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني والشباب والقطاع الخاص والمؤسسات الخيرية. وقد قدم أصحاب المصلحة في مبادرة "جيل المساواة" ما يقرب من 000 2 سياسة عامة و 500 4 برنامج و 700 5 مبادرة دعوية وتعهدوا بالتبرع بأكثر من 50 بليون دولار للنهوض بالمساواة بين الجنسين وحقوق النساء والفتيات وتمكينهن منذ انعقاد منتدى جيل المساواة في عام 2021.

14 - ويبين *تقرير جيل المساواة عن المساءلة لعام 2024*[1] أن مبادرة "جيل المساواة" يعزز التضامن بين الأجيال والتعددية بين أصحاب المصلحة المتعددين، ويعزز الشراكات الجديدة والمبتكرة والمستدامة، ويشرك الرجال والفتيان في تغيير المعايير الجنسانية الأبوية، ويساعد على تشكيل القواعد والمعايير على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية. وبدعم وتيسير من هيئة الأمم المتحدة للمرأة في دورها كجهة منظمة للاجتماعات، قام أصحاب المصلحة في "جيل المساواة" بتوجيه عملية وضع ميثاق المستقبل والتعاهد الرقمي العالمي وإعلان الأجيال المقبلة، وأقاموا شراكات مع أصحاب المصلحة الوطنيين لدعم القوانين الجنسانية التقدمية، وعززوا المساءلة من خلال تقديم التقارير في ضوء الالتزامات وأتاحوا مشاركة الشباب بشكل هادف في محافل حكومية دولية رئيسية من قبيل لجنة وضع المرأة ومؤتمر القمة المعني بالمستقبل والدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

ثالثا - التنمية المستدامة

ألف - متابعة خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واستعراضها

15 - أسهمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في إنتاج بيانات جديدة لتحسين الرصد العالمي لأهداف التنمية المستدامة من منظور جنساني. وفي هذا الصدد، دعمت الهيئة 52 مبادرة لإنتاج البيانات تهدف إلى مساعدة البلدان في سد الثغرات الحرجة التي تعتري البيانات الجنسانية في مجال العنف ضد المرأة واستخدام الوقت والترابط بين البعد الجنساني والبيئة. وقد استُخدمت البيانات الجنسانية لتوجيه أكثر من 21 من السياسات والبرامج الرامية إلى تحفيز العمل بشأن المساواة بين الجنسين، بما في ذلك توجيه استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث في تونغا، وزيادة فرص الحصول على إجازة الأبوة المدفوعة الأجر في جورجيا، وتحسين تقديم الخدمات الحكومية المتعلقة باستخدام الأراضي لتعزيز ملكية المرأة للأراضي في كولومبيا[2]. وقد ساعدت هذه الجهود على زيادة توافر البيانات الجنسانية على الصعيد العالمي، حيث تتوفر الآن 56 في المائة من البيانات الجنسانية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، مما يدل على زيادة قدرها 5 نقاط مئوية منذ عام 2022 وتغيير كبير بنسبة 30 نقطة مئوية مقارنة بعام 2016. وفي المتوسط، تتوافر الآن نسبة 68 في المائة من البيانات الجنسانية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة في البلدان الثمانية التي دعمتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وهو ما يفوق المتوسط العالمي بمقدار 12 نقطة مئوية، مما يبرز القيمة الكبيرة للاستثمار في الإحصاءات الجنسانية وبرنامج "للمرأة حساب"[3].

16 - وأصدرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالتعاون مع شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، التقرير السنوي المعنون "التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة: لمحة

(1) انظر https://commitments.generationequality.org/accountability-report-2024.

(2) انظر https://data.unwomen.org/features/tongas-first-gender-and-environment-survey-incites-action-family-protection-and-disaster؛ و https://data.unwomen.org/features/time-use-data-help-spur-more-fathers-take-paternity-leave-georgia؛ و https://data.unwomen.org/features/growing-rural-womens-land-ownership-across-colombias-countryside.

(3) انظر UN-Women and Women Count, "2023 Annual Report: Driving Transformative Change on Gender Data: January–December 2023"، متاح على الرابط: https://data.unwomen.org/sites/default/files/documents/Women%20Count/Annual%20Report_UNWWC_2023.pdf.

جنسانية لعام 2024"[4]. ويتضمن التقرير أحدث البيانات والأدلة فيما يتعلق باتجاهات المساواة بين الجنسين والثغرات التي تعتري جميع الأهداف السبعة عشر. ويبين التقرير أن العالم لا يزال مقصرًا في الوفاء بالتزاماته: فالقضاء على الفقر المدقع بين النساء قد يستغرق 137 سنة أخرى بمعدل التغيير الحالي، ولا يوجد بلد واحد لديه جميع القوانين ذات الصلة بحظر التمييز، ومنع العنف الجنساني، ودعم المساواة في الحقوق عند الزواج والطلاق، وضمان المساواة في الأجر، وإتاحة خدمات الصحة الجنسية والإنجابية بشكل كامل. ويشدد التقرير على التكلفة الباهظة لعدم الاستثمار في حقوق المرأة ويلفت الانتباه إلى الحلول التي أثبتت جدواها والتي تعود بالنفع على النساء والفتيات والمجتمعات بأسرها. وهو يدعو إلى اتخاذ إجراءات جذرية لتغيير المسار الحالي وتسريع وتيرة التقدم في تحقيق المساواة بين الجنسين وإعمال حقوق المرأة بشكل كبير.

17 - وواصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة دعمها لمتابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام 2030 من خلال مساهماتها في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، بما في ذلك مساعدة الحكومات في إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية وإدماج المنظور الجنساني فيها. وشاركت الهيئة أيضا في المنتديات الإقليمية المعنية بالتنمية المستدامة، حيث وضعت مسائل المساواة بين الجنسين في صميم المناقشات.

18 - كما أسهمت الهيئة في الأعمال التحضيرية الموضوعية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى بسبل منها، على سبيل المثال، توفير الخبرة والأدلة والمدخلات الفنية في مجال السياسات للمشاورات التي نظمتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وعلى وجه الخصوص، شاركت الهيئة في اجتماع لفريق خبراء بشأن الاستعراض المواضيعي للهدف 13، حيث سلطت الضوء على الصلة القائمة بين تغير المناخ والمساواة بين الجنسين.

19 - ونظمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة العديد من المناسبات الجانبية وقدمت لها الدعم وشاركت فيها، بما في ذلك مناسبة جانبية حول أوجه الترابط فيما بين المسائل الجنسانية والمناخ والسلام والأمن وأثرها على أهداف التنمية المستدامة قيد الاستعراض.

20 - وخلال المفاوضات بشأن الإعلان الوزاري (E/HLS/2024/1)، قدمت الهيئة مدخلات موضوعية بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات باعتبارها مسألة جامعة لمختلف أهداف التنمية المستدامة قيد الاستعراض، مما أدى إلى زيادة كبيرة في الإشارات إلى المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات في النص النهائي مقارنة بالمسودة الأولية.

21 - وقدمت الهيئة الدعم الفني والمشورة في مجال السياسات إلى الدول الأعضاء في التفاوض على ميثاق المستقبل والتعاهد الرقمي العالمي وإعلان الأجيال المقبلة، وهو ما أدى إلى تجلي المساواة بين الجنسين وحقوق النساء والفتيات وتمكينهن في الوثائق الثلاث بشكل متسق ومُجد من خلال إدراج التزامات مكرسة لذلك الغرض في جميع النصوص وتعميم مراعاة المساواة بين الجنسين وحقوق النساء والفتيات وتمكينهن بشكل فعال. وتؤكد الدول الأعضاء من جديد في ميثاق المستقبل التزامها بإعلان ومنهاج عمل بيجين، مع التشديد على المشاركة الكاملة والآمنة والمتساوية والهادفة لجميع النساء في الحياة السياسية

(4) متاح على الرابط: https://www.unwomen.org/sites/default/files/2024-09/progress-on-the-sustainable-development-goals-the-gender-snapshot-2024-en.pdf.

والاقتصادية. وهي تلتزم أيضا بالقضاء على جميع أشكال التمييز والعنف الجنسي والجنساني، وضمان تمتع جميع النساء والفتيات بحقوق الإنسان والحريات الأساسية الواجبة لهن. وتتعهد الدول الأعضاء بتسريع الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وزيادة التمويل وضمان مشاركة المرأة في عمليات السلام، مع إدانة العنف في حالات النزاع. ويتماشى الميثاق مع أهداف الدورة السابعة والستين للجنة وضع المرأة والتعاهد الرقمي العالمي، ألا وهي تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الاستراتيجيات الرقمية، وسد الفجوة الرقمية بين الجنسين، ومكافحة العنف ضد المرأة الذي تيسره التكنولوجيا. يركز الجزء الرابع من الميثاق على الشباب، ولا سيما الشابات، والحاجة إلى تعزيز فرص العمل اللائق، والتصدي للقوالب النمطية الجنسانية، وضمان حصول الجميع على الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. وفي الميثاق، تطلب الدول الأعضاء أيضًا من المجلس الاقتصادي والاجتماعي تنشيط أعمال لجنة وضع المرأة للنهوض بالمساواة بين الجنسين على الصعيد العالمي.

22 - واستخدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة يومي العمل التمهيديين لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل لعقد مناسبة جانبية رفيعة المستوى لإطلاق العد التنازلي للذكرى السنوية الثلاثين لعملية إعلان ومنهاج عمل بيجين وبناء الزخم لدى مختلف أصحاب المصلحة.

باء - التنمية الاقتصادية والاجتماعية

23 - واصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تقديم الدعم إلى الجمعية العامة في نظرها في بنود جدول الأعمال الخاصة بالشؤون الجنسانية وتعزيز إدماج المنظور الجنساني في مجموعة من القرارات. وكذلك ساعدت في عمليات أخرى وقدمت مدخلات للتقارير وورقات السياسات التي تغطي مجموعة واسعة من المواضيع المتصلة بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات.

24 - وأعدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، للدورة التاسعة والسبعين للجمعية العامة، تقارير متعددة نيابة عن الأمين العام. وفي التقرير المتعلق بتكثيف الجهود من أجل القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات: العنف ضد النساء والفتيات الذي تيسره التكنولوجيا (A/79/500)، أشير إلى أن التغير التكنولوجي السريع يزيد من حدة هذا العنف. ولوحظ في التقرير المتعلق بتكثيف الجهود العالمية من أجل القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (A/79/514) أن المحاولات الأخيرة الرامية إلى التشريعات التي تجرم هذه الممارسة تثير قلقاً بالغاً وتقوض جوهر المعايير العالمية والالتزامات الدولية بشأن القضاء عليها. وفي التقرير المتعلق بالاتجار بالنساء والفتيات: تعزيز إمكانية لجوء الضحايا الناجيات إلى العدالة (A/79/322)، لوحظ أن النساء والفتيات يتأثرن بشكل غير متناسب بالاتجار، وجرت التوصية بضرورة تناول الصلات القائمة بين العنف الجنساني والاتجار بالبشر بشكل صريح في خطط العمل الوطنية الشاملة بشأن العنف ضد المرأة. وفي التقرير عن دور المرأة في التنمية (A/79/210)، أشير إلى أنه منذ صدور التقرير السابق، يتزايد الفقر المدقع في البلدان النامية لأول مرة منذ جيل كامل، مما يوسع فجوة الفقر بين الجنسين؛ وقد قوضت الديون قدرات البلدان النامية على الاستجابة والتعافي من آثار الأزمات المتتالية؛ وإذا ما استمرت الاتجاهات الحالية، سيزيد عدد النساء والفتيات عن عدد الرجال والفتيان بالملايين ممن سيقعون في براثن الفقر وانعدام الأمن الغذائي. وقد أدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بصفتها الأمانة الفنية للقرار المعني، دورًا حاسمًا في تقديم الدعم التقني والمشورة الفنية للميسرين المشاركين وللدول الأعضاء أثناء نظرهم في القرار في اللجنة الثانية.

25 - وقامت الهيئة بإعداد وتقديم *الدراسة الاستقصائية العالمية الخمسية عن دور المرأة في التنمية* حول موضوع "تسخير الحماية الاجتماعية لصالح تحقيق المساواة بين الجنسين وبناء القدرة على الصمود وإحداث التحول" (A/79/111). وعُرض التقرير خلال الدورة التاسعة والسبعين للجمعية العامة في اجتماع مشترك بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة الثانية، شاركت في تنظيمه هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية. ويستند هذا التقرير إلى مشاورات مكثفة مع خبراء من مختلف الحكومات ومن المجتمع المدني ووكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال الفريق العامل المعني بالشؤون الجنسانية التابع لمجلس التعاون بين الوكالات في مجال الحماية الاجتماعية. ويقدم التقرير توجيهات هامة لتنفيذ الالتزامات المعيارية الواردة في إعلان ومنهاج عمل بيجين وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 والاستنتاجات المتفق عليها للجنة وضع المرأة. ومن أجل تعميم النتائج والتوصيات، تقوم هيئة الأمم المتحدة للمرأة بحملة توعية ونشر مكثفة بالتعاون مع منصة socialprotection.org، من المقرر أن تبلغ ذروتها في آذار/مارس 2025.

26 - وقادت الهيئة أيضا عملية إعداد تقرير الأمين العام عن المرأة والطفلة وفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز (E/CN.6/2024/6)، الذي قدم أدلة ومساهمات حديثة من 34 دولة عضوا و 11 كيانا من كيانات الأمم المتحدة، تعكس التقدم المحرز حتى الآن والمجالات المثيرة للقلق فيما يخص التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية لصالح النساء والفتيات. وفي الفترة التي سبقت انعقاد الدورة الثامنة والستين للجنة وضع المرأة، قدمت الهيئة أيضا دعما في مجال السياسات إلى الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، مما أسهم في اتخاذ الدول الأعضاء القرار 2/60 المحدَّث بشأن المرأة والطفلة وفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز (E/CN.6/2024/L.5). ولتسهيل تنفيذ هذا القرار، تقدم الهيئة الدعم في مجال السياسات إلى الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في سياق اعتماد وطرح نموذج للرقابة يراعي المنظور الجنساني، أي إطار وبرنامج عمل إقليمي لرصد التقدم المحرز في مجال التنفيذ.

27 - وساهمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بوصفها إحدى الجهات المشاركة في رعاية برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، في إعداد تقرير الأمين العام المعنون "الطريق إلى القضاء على الإيدز - تقرير مرحلي عن غايات عام 2025 والحلول اللازمة للمستقبل" (A/78/883) وفي تقديم إحاطة فنية للدول الأعضاء في الفترة التي سبقت استعراض الإعلان السياسي لعام 2021 بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (قرار الجمعية العامة 284/75) في الجلسة العامة الحادية والتسعين المنعقدة في الدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة. وأثنت الدول الأعضاء على الهيئة لما تقوم به من أعمال في النهوض بالمعايير الاجتماعية الإيجابية من خلال إشراك الرجال والفتيان في إنهاء العنف الجنسي والجنساني في سياق فيروس نقص المناعة البشرية، ورحبت باتخاذ قرار لجنة وضع المرأة المنقح 2/60 بشأن المرأة والطفلة وفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، ودعت إلى تنفيذه.

28 - واضطلعت الهيئة بدور حاسم في وضع وتنفيذ ثلاثة قرارات عالمية بشأن اقتصاد الرعاية. وشمل ذلك دعم الدول الأعضاء في صياغة القرار المتعلق بتعزيز نظم الرعاية والدعم من أجل التنمية الاجتماعية (قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 4/2024). وشمل ذلك أيضًا تيسير تنفيذ قرار الجمعية العامة التاريخي بشأن اليوم الدولي للرعاية والدعم (القرار 317/77) من خلال قيادة احتفال الأمم المتحدة بهذا اليوم في 29 تشرين الأول/أكتوبر 2024، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومنظمة

العمل الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، دعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تنفيذ قرار مجلس حقوق الإنسان بشأن مركزية الرعاية والدعم من منظور حقوق الإنسان (القرار 6/54)، من خلال المشاركة في حلقة عمل لفريق خبراء بشأن بُعد حقوق الإنسان في الرعاية والدعم وتقديم مساهمات فنية فيها في تشرين الأول/أكتوبر 2024. ولدعم الخطة المعيارية بشأن اقتصاد الرعاية على نطاق أوسع، قامت الهيئة، تحت قيادة نائبة الأمين العام، بتنسيق فريق عامل مشترك بين وكالات الأمم المتحدة وقادت عملية وضع أول توجيه سياساتي على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن اقتصاد الرعاية، تحت عنوان "تحويل نظم الرعاية في سياق أهداف التنمية المستدامة *وخطتنا المشتركة*"[5].

29 - وكانت الأعمال التحضيرية لاستعراض وتقييم تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد مرور 30 عاما على اعتماده أولوية قصوى لهيئة الأمم المتحدة للمرأة خلال عام 2024. ونظمت الهيئة اجتماعا لفريق خبراء لاستعراض التقدم المحرز والثغرات والتحديات فيما يتعلق بتنفيذ منهاج العمل على مدى السنوات الخمس الماضية. وقدمت المكاتب الإقليمية والقطرية التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة المساعدة التقنية إلى 89 دولة عضوا بشأن استعراضاتها الشاملة للتقدم المحرز على الصعيد الوطني. وشكلت التقارير الوطنية[6] الأساس للتقرير التوليفي العالمي للأمين العام الذي أعدته هيئة الأمم المتحدة للمرأة للدورة التاسعة والستين للجنة وضع المرأة، فضلا عن التقارير التوليفية الإقليمية التي أعدت للاجتماعات الإقليمية. وعملت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشكل وثيق مع لجان الأمم المتحدة الإقليمية لتنظيم اجتماعات حكومية دولية على الصعيد الإقليمي. كما دعمت عقد منتديات متعددة الجهات صاحبة المصلحة مع المجتمع المدني وعقد مناسبات للشباب.

30 - وشاركت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بنشاط في مداولات القمة الخمسين لمجموعة الدول السبع، بدعوة من حكومة إيطاليا. وأصدرت الهيئة ورقة مناقشة حول دور المرأة في أفريقيا وساهمت في اجتماعات وزراء التنمية في مجموعة الدول السبع والفريق العامل لمجموعة الدول السبع المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، مع التركيز على إنهاء العنف ضد النساء والفتيات وتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة. كما شاركت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الاجتماع الوزاري لمجموعة الدول السبع المعني بالمساواة بين الجنسين الذي وفر منبراً لوزراء مجموعة الدول السبع المسؤولين عن المساواة بين الجنسين لمناقشة السياسات الرامية إلى الحد من عدم المساواة بين الجنسين. وشملت الموضوعات الرئيسية المساواة في فرص الحصول على عمل، وتقليص فجوة الأجور، ومكافحة العنف الجنساني، وتعزيز مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات. واختتم الاجتماع باعتماد إعلان وزاري. وعلى هامش مؤتمر القمة، شاركت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الحدث الجانبي لفريق المشاركة لمجموعة السبعة للمرأة (Women 7) حول موضوع "حوار الوزراء المعنيين بالمساواة بين الجنسين في مجموعة الدول السبع والمجتمع المدني". ودعا ممثلو مجموعة السبعة للمرأة إلى اتخاذ إجراءات ملموسة بشأن المساواة بين الجنسين، مع التركيز على الحاجة إلى استراتيجيات أقوى ضد العنف الجنساني، وتعزيز الاستقلال الاقتصادي للمرأة، وضمان المساواة في الحصول على الرعاية الصحية، وتعزيز فرص المرأة في

(5) United Nations, "Transforming Care Systems in the Context of the Sustainable Development Goals and *Our Common Agenda*", UN System Policy Paper (New York, 2024).

(6) انظر https://www.unwomen.org/en/how-we-work/commission-on-the-status-of-women/csw69-2025/preparations.

التعليم والقيادة، والتصدي لأثر تغير المناخ على المرأة. كما ساهمت الهيئة في المجلس الاستشاري للمساواة بين الجنسين التابع لمجموعة الدول السبع للسنة الثانية على التوالي في عام 2024.

31 - واضطلعت الهيئة أيضا بدور مهم في مؤتمر قمة مجموعة العشرين تحت رئاسة البرازيل، مع التركيز على تمكين المرأة والعدالة المناخية والمساواة الاقتصادية. كما دعمت الفريق العامل المعني بتمكين المرأة، وساهمت في إعداد ورقات السياسات وتنظيم حلقات دراسية حول اقتصاد الرعاية، وقدمت مدخلات للإعلان الوزاري لمجموعة العشرين بشأن المساواة بين الجنسين. وعقد التحالف الدولي للمساواة في الأجور بالتعاون مع حكومة البرازيل نشاطاً جانبياً بشأن الفجوات في الأجور بين الجنسين، مما أدى إلى التزامات من جانب بلدان من قبيل تركيا وشيلي بالانضمام إلى هذا التحالف. وفي المسار التمويلي لمجموعة العشرين، دعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني، مما أفضى إلى تنظيم أول نشاط جانبي على الإطلاق بشأن المساواة بين الجنسين. كما تعاونت الهيئة مع مصارف التنمية العامة لاقتراح حلول شاملة للجنسين. وفي مسار أفرقة المشاركة الاجتماعية، دعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة فريق المشاركة لمجموعة العشرين للمرأة (Women 20)، وشاركت في مناسبات مواضيعية، وشاركت في تنظيم نشاط جانبي حول النساء المنحدرات من أصل أفريقي. كما قدمت الهيئة المساعدة التقنية لاجتماع البرلمانيات الذي عُقد في قمة رؤساء برلمانات مجموعة العشرين ونظمت مناسبات حول نظم الرعاية والقيادة النسائية في تشرين الثاني/نوفمبر 2024. وواصلت الهيئة أيضا تقديم الدعم التقني والتنسيقي لوزارة شؤون المرأة ونماء الطفل في حكومة الهند للمساهمة بشكل جوهري في حوار مجموعة العشرين تحت رئاسة البرازيل، كجزء من ثلاثية مجموعة العشرين.

جيم - العمل المناخي وحماية البيئة

32 - واصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الاعتماد على الاستنتاجات المتفق عليها في الدورة السادسة والستين للجنة وضع المرأة والقيام بدور رئيسي في اتفاقيات ريو الثلاث. واستفادت الهيئة من خبرتها الفنية في فروعها المواضيعية ومن خبرات مكاتبها الإقليمية والقطرية لدعم أصحاب المصلحة في إدماج منظورات المساواة بين الجنسين في تصميم وتمويل وتنفيذ ورصد وتقييم السياسات والبرامج التي تعالج التدهور البيئي وفقدان التنوع البيولوجي وتغير المناخ، والتي تؤثر بشكل غير متناسب على النساء والفتيات.

33 - وقدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بيانات تدعو الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي إلى إعطاء الأولوية لإدماج المساواة بين الجنسين في تنفيذ إطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي خلال اجتماعات الهيئات الفرعية التي عقدت في نيروبي في أيار/مايو 2024 والاجتماع السادس عشر للأطراف في الاتفاقية الذي عقد في كالي، كولومبيا في تشرين الأول/أكتوبر 2024. وساهمت رسائل الهيئة ومدخلاتها التقنية في المفاوضات بشأن إطار الرصد الذي أعده فريق الخبراء التقنيين المخصص المعني بالمؤشرات، بما في ذلك وضع مؤشرات للغايتين 22 و 23. وقامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتعميق الشراكات مع التجمع النسائي لاتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والأطراف في الاتفاقية، وأمانة الاتفاقية، من أجل تعزيز حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين في جميع مراحل المفاوضات. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2024، تعاونت الهيئة مع حكومتي المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وكولومبيا لإعداد الأطراف في الاتفاقية من أجل تعزيز المساواة بين

الجنسين في مواقفهم الوطنية واستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي التي قدمت خلال الاجتماع السادس عشر.

34 - وحثت الهيئة الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ على إعطاء الأولوية للمساواة بين الجنسين عند تنفيذ إعلان باريس خلال اجتماعات الهيئة الفرعية التي عقدت في بون، ألمانيا، في حزيران/يونيه 2024، والدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية التي عقدت في باكو في تشرين الثاني/نوفمبر 2024. وقبل موعد انعقاد اجتماعات الهيئة الفرعية، قامت الهيئة بتنسيق الحوار الأول حول برنامج عمل الإمارات العربية المتحدة للانتقال العادل بالتعاون مع أمانة الاتفاقية. وفي أيلول/سبتمبر، شاركت الهيئة في استضافة أول منتدى للجنة الدائمة المعنية بالتمويل حول موضوع "تسريع العمل المناخي والقدرة على التحمل من خلال التمويل المراعي للمنظور الجنساني"[7] في أروشا، جمهورية تنزانيا المتحدة، على هامش الاجتماع الخامس والثلاثين للجنة الدائمة. وقد استرشد الاجتماع الخامس والثلاثون بتوصيات المنتدى التي أُدمجت في مفاوضات الدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الأطراف. وبالتعاون مع فريق التمكين المناخي ورئاسة الدورة التاسعة والعشرين، نظمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مناسبة رفيعة المستوى وحوارًا تقنيًا بشأن المساءلة في يوم الشؤون الجنسانية، الذي يعد مناسبة صدر بها تكليف بموجب إطار الشفافية المعزز للإجراءات والدعم. وأخيراً، قدمت الهيئة، من خلال مكاتبها الإقليمية، مدخلات فنية لإعداد الأطراف للمساهمات الجديدة المحددة وطنياً.

35 - وتعاونت الهيئة أيضاً مع المجموعة المعنية بالمسائل الجنسانية التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا، وواصلت القيام بدور مركزي فيها، والمجموعة عبارة عن هيئة مشكلة من أصحاب المصلحة المتعددين في الاتفاقية وتقدِّم الدعم التقني في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات. ومن خلال هذه المشاركة، رُشِّحت هيئة الأمم المتحدة للمرأة للاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في قيادة الأعمال التحضيرية ليوم الشعوب خلال الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية، التي عُقدت في الرياض. وفي إطار ولاية الاتفاقية المتمثلة في ضمان تسريع وتيرة التقدم المحرز في تحييد أثر تدهور الأراضي على نحو يراعي المنظور الجنساني، قدمت الهيئة الدعم للآلية العالمية لأمانة الاتفاقية عن طريق إسداء المشورة في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني في برنامج تحديد الغايات في 18 بلداً، الذي تم تقديمه خلال الدورة السادسة عشرة.

36 - وواصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة دفع عجلة التقدم في نظم الحد من مخاطر الكوارث المراعية للمنظور الجنساني من خلال تيسير ودعم مراعاة المنظور الجنساني في الأطر والآليات والخطط والسياسات العالمية والإقليمية والوطنية. ونتيجة لذلك، شاركت الهيئة في إطلاق خطة العمل للمسائل الجنسانية لدعم تنفيذ إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030 في الدورة الثامنة والستين للجنة وضع المرأة، إلى جانب أمانة الأمم المتحدة للاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث وصندوق الأمم المتحدة للسكان[8]. ويمثل وضع خطة العمل للمسائل الجنسانية تقدماً في مجال الحد من مخاطر الكوارث على نحو يراعي المنظور الجنساني، وهو ما يكفل إدماج المنظور الجنساني في الاستراتيجيات الوطنية والمحلية للحد

(7) انظر https://unfccc.int/sites/default/files/resource/cp2024_06a05_cma2024_08a05.pdf.

(8) متاح على الرابط: https://www.undrr.org/media/94610/download?startDownload=20241211.

من مخاطر الكوارث وتنفيذ إطار سنداي على نحو يراعي المنظور الجنساني. ومواصلةً للزخم الذي تحقق في السنوات السابقة، دعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضاً التقدم المحرز في مجال المساواة بين الجنسين والقيادة النسائية في العمليات والآليات المعيارية للحد من مخاطر الكوارث والقدرة على الصمود، بما في ذلك المنتديات الإقليمية للحد من مخاطر الكوارث؛ وخطة عمل الأمم المتحدة للحدّ من مخاطر الكوارث من أجل زيادة القدرة على مواجهتها: نحو إرساء نهج متكامل إزاء التنمية المستدامة يقوم على الوعي بالمخاطر؛ والفريق الاستشاري لمبادرة الأمين العام لنظم الإنذار المبكر للجميع؛ ومبادرة تعزيز القدرات للحد من مخاطر الكوارث؛ والفريق الأساسي لتقييم الاحتياجات بعد وقوع الكوارث؛ والفريق المشترك بين الوكالات لجهات التنسيق المعنية بالحد من مخاطر الكوارث. وبالإضافة إلى ذلك، استمرت آلية متابعة السياسات المتعلقة بقدرة المرأة على مواجهة الكوارث في تتبع التقدم المحرز في السياسات المتبعة في جميع الدول الأعضاء، وهي تضم الآن 283 من أطر العمل الوطنية والإقليمية المراعية للمنظور الجنساني والشاملة للفئات المعرضة لخطر شديد.

دال - تمويل التنمية المستدامة

37 - قادت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الجهود المبذولة على نطاق المنظومة لإدماج منظور جنساني في نتائج منتدى تمويل التنمية التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي منذ اعتماد خطة عمل أديس أبابا في عام 2015. وبناءً على ذلك، تضمنت الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي في الفترة من 2017 إلى 2024 التزامات بتوسيع نطاق الجهود الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين بشكل كبير، مع التأكيد على الحاجة إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني بشكل فعال في عملية تمويل التنمية. وقد عززت الوثيقة الختامية لعام 2024 (E/FFDF/2024/3) الالتزامات الواردة في الاستنتاجات المتفق عليها في الدورة الثامنة والستين للجنة وضع المرأة. وأكدت الدول الأعضاء من جديد أهمية المساواة بين الجنسين كهدف رئيسي، وأشارت إلى مركزية سياسات القضاء على الفقر المراعية للمنظور الجنساني، وشددت على ضرورة توسيع نطاق الحماية الاجتماعية المراعية للمنظور الجنساني وتعزيز التخطيط والميزنة المراعيين للمنظور الجنساني، وتعزيز السياسات التجارية الشاملة، والالتزام بتحقيق التوازن بين الجنسين في سياق قيادة المؤسسات المالية الدولية.

38 - ومنذ عام 2017، تشترك هيئة الأمم المتحدة للمرأة وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في رئاسة المجموعة المعنية بالمسائل الجنسانية التابعة لفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية. وفي عام 2024، وتحت قيادة الهيئة، أعدت المجموعة المعنية بالمسائل الجنسانية موجزاً للسياسات بشأن التمويل من أجل المساواة بين الجنسين لتوجيه الأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية، ونظمت حلقة نقاش رفيعة المستوى، عُقدت خلال جلسة الاستماع لأصحاب المصلحة المتعددين في المؤتمر.

رابعا - حقوق الإنسان

39 - واصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة دعم عمل مجلس حقوق الإنسان خلال دوراته العادية الخامسة والخمسين والسادسة والخمسين والسابعة والخمسين. وقدّمت الهيئة الدعم التقني للدول الأعضاء في وضع مشاريع قرارات جديدة وتعزيز البعد الجنساني للقرارات المواضيعية والقرارات الخاصة ببلدان محددة. وانعكست

المدخلات الفنية للهيئة في سبعة قرارات على الأقل اتخذها المجلس خلال دوراته العادية في عام 2024، بما في ذلك بشأن العنف الجنساني المُيَسَّر بالتكنولوجيا (القرار 19/56)، وتسريع وتيرة التقدم نحو منع حمل المراهقات (القرار 21/56)، والقضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات (القرار 22/56)، وحقوق الإنسان في سياق فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز (القرار 20/56)، والقضاء على العنف الأسري (القرار 18/57)، وحالة حقوق الإنسان في أفغانستان (القرار 3/57). وقد رصدت الهيئة كذلك الإدماج العام للمنظور الجنساني في مختلف قرارات المجلس، والتي وصلت نسبتها في عام 2024 إلى 87 في المائة من إجمالي القرارات التي اتُخذت خلال الدورات العادية، والتي بلغ عددها 91 قرارات. وقدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مدخلات مرتكزة على الأدلة ودعت إلى تلبية احتياجات وحقوق جميع النساء والفتيات في 47 جلسة تحاور واجتماعاً وحلقة نقاش بشأن قضايا حقوق الإنسان المواضيعية والحالات القطرية، بما في ذلك خلال المناقشة السنوية بشأن إدماج المنظور الجنساني في جميع مراحل عمل مجلس حقوق الإنسان وآلياته. وبالمثل، شاركت الهيئة في 19 مناسبة جانبية في عام 2024، إما بصفتها راعية مشاركة أو متحدثة أو مديرة حلقة النقاش. وشملت هذه المناسبات التي ركزت على المدافِعات عن حقوق الإنسان لنساء الشعوب الأصلية، وإمكانية اللجوء إلى القضاء على نحو يحدث تحولاً في القضايا الجنسانية، والآثار الجنسانية لتغير المناخ، والحق في الرعاية. وقد دعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة رئيس مجلس حقوق الإنسان في المشاركة في تنظيم أول احتفال على الإطلاق باليوم الدولي للمرأة في العمل الدبلوماسي في جنيف وإطلاق المجلس الاستشاري للرئيس المعني بالمساواة بين الجنسين، الذي ستواصل الهيئة دعمه من خلال عضويتها ودورها المتفاني في تقديم المساعدة التقنية المتخصصة.

40 - وأيّدت الهيئة المشاركة الفنية للدول الأعضاء في الاستعراض الدوري الشامل من خلال إعداد 14 موجزا قطريا مخصصا للمعلومات الأساسية عن حالة المساواة بين الجنسين وحقوق النساء والفتيات وتمكينهن في الدول قيد الاستعراض.

41 - ودعمت الهيئة، بالتنسيق مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في جميع المناطق، بما في ذلك من خلال تقديم الدعم للدول الأطراف في تقديم التقارير بموجب الاتفاقية وفي التحضير لإجراء حوار بنّاء مع اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في دوراتها السابعة والثمانين والثامنة والثمانين والتاسعة والثمانين. وقدمت الهيئة أيضا الدعم فيما يتعلق بإعداد التقارير الموازية التي تقدمها منظمات المجتمع المدني، ودعمت جميع أفرقة الأمم المتحدة القطرية في إعداد تقاريرها المقدمة إلى اللجنة، بسبل منها تنسيق عملية إعدادها وقيادتها. وعلاوة على ذلك، دعمت الهيئة الإصلاحات القانونية والسياسات الجديدة وفقاً للاتفاقية. وساعدت الهيئة اللجنة في وضع توصيتها العامة رقم 40 بشأن التمثيل المتساوي والشامل للمرأة في نظم صنع القرار، بما في ذلك من خلال تقديم مدخلات لصياغة التوصية وتنظيم سلسلة من خمس مشاورات إقليمية مع الخبراء والمجتمع المدني. وتهدف التوصية العامة رقم 40[9]، التي اعتُمدت في تشرين الأول/أكتوبر 2024، إلى تقديم توجيهات محدثة تؤكد على تحول عملي في التفكير نحو نظم لصنع القرار تحقق التوازن بين الجنسين وتكون شاملة للجميع مع ترسيخ التكافؤ بين الجنسين (50:50) كسمة دائمة لتقاسم السلطة والديمقراطية والحكم الرشيد بغية تحقيق تغيير دائم.

(9) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/hrbodies/cedaw/grecommendations/gr40/CEDAW-general-recommendation-40-flyer.pdf.

42 - وقدمت الهيئة مدخلات لإعداد توصية عامة مشتركة جديدة أعدتها لجنة القضاء على التمييز العنصري واللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم بشأن التزامات الدول الأطراف فيما يخص السياسات العامة للتصدي لكراهية الأجانب والقضاء عليها، وفيما يخص أثر هذه الكراهية على حقوق المهاجرين وأسرهم وسائر غير المواطنين المتضررين من التمييز العنصري. وعقدت الهيئة اجتماعات مع اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لبحث سبل التعاون بشأن تسليط الضوء على حقوق النساء والفتيات ذوات الإعاقة وشواغلهن.

43 - وواصلت الهيئة تقديم مدخلات مرتكزة على الأدلة لعمل المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، بما في ذلك عن طريق المشاركة في المناسبات وجلسات العمل. وشاركت الهيئة في جلسة تحاور مع المقررة الخاصة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بشأن تقريرها عن إدماج منظور شامل للإعاقة والسن ونوع الجنس ومنظورات أخرى (A/HRC/55/56)، مع تسليط الضوء على فائدة اتباع نهج متعدد الجوانب. وعقدت الهيئة اجتماعات مع منبر آليات الخبراء المستقلين المعنية بالقضاء على التمييز والعنف ضد المرأة لاستكشاف مجالات التعاون المشترك.

44 - وواصلت الهيئة العمل مع الشركاء للتصدي للتمييز القانوني المستمر ضد المرأة من خلال تنفيذ استراتيجية أصحاب المصلحة المتعددين من أجل تسريع الإجراءات المعنونة "المساواة في القانون للنساء والفتيات بحلول عام 2030" ودعم مبادرات الإصلاح التشريعي في جميع أنحاء العالم. وواصلت الهيئة شراكتها مع مفوضية حقوق الإنسان ومع مبادرة الاستجابة السريعة في مجال العدالة لنشر خبراء في الشؤون الجنسانية في التحقيقات التي كلّف بها مجلس حقوق الإنسان. وفي عام 2024، أوفدت الهيئة 11 خبيراً إلى سبع آليات لضمان توفر الخبرة في مجال المساواة بين الجنسين وحقوق الطفل في أفرقة التحقيق. وتشارك الهيئة أيضًا في قيادة شبكة للممارسين تضم الخبراء الموفدين لتيسير المنهجيات المنسقة وتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة بشأن إجراء تحقيقات مراعية للمنظور الجنساني في مجال حقوق الإنسان.

45 - ودعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الفريق التنفيذي الجديد للأمم المتحدة المعني بمنع التحرش الجنسي في منظومة الأمم المتحدة والتصدي له، الذي يركز على تبادل المعارف والتعاون بشأن إنهاء التحرش الجنسي، وتحسين السياسات وتعزيز النظم، والنهوض بدعم الضحايا والناجين، وتعزيز القدرات، بالإضافة إلى رصد التقدم المحرز وتقييم الأثر. وعقدت الهيئة، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، سلسلة من الدورات الإقليمية عبر الإنترنت مع كيانات الأمم المتحدة وشركائها، لتبادل الممارسات الجيدة في التصدي للتحرش والعنف في مكان العمل.

خامسا - السلام والأمن والعمل الإنساني

ألف - المرأة والسلام والأمن

46 - في عام 2024، قدمت المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة إحاطات إعلامية إلى مجلس الأمن أربع مرات، منها إحاطات بشأن أفغانستان، والشابات من بناة السلام ودورهن في صون السلم والأمن الدوليين، والمرأة والسلام والأمن، والأثر الذي يمكن أن يترتب على تخفيض عدد بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة ومغادرتها قسراً. كما قدمت المديرة التنفيذية إحاطة إلى مجلس الأمن في اجتماع معقود بصيغة آريا حول أوجه التآزر بين اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة والخطة

المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وواصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة العمل كأمانة لفريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن، الذي عقد اجتماعاته في أوكرانيا والسودان والصومال والعراق وليبيا وميانمار واليمن. وعلى الرغم من انخفاض النسبة المئوية لقرارات مجلس الأمن التي تضمّنت منظورا جنسانيا للسنة الثالثة على التوالي، فإن جهود الهيئة ساهمت في وضع صياغة محكمة بشأن المرأة والسلام والأمن عند تجديد ولايات بعثات الأمم المتحدة. وتضمنت قرارات مجلس الأمن أول إشارة موضوعية لمشاركة المرأة في جهود الوساطة بشأن السودان منذ اندلاع النزاع في نيسان/أبريل 2023، وأول إشارة إلى مشاركة المرأة في محادثات السلام مع أطراف مسلحة من جنوب السودان.

47 - وتولت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تنسيق التقرير السنوي للأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2024/671)، الذي يتضمن بيانات ونتائج مثيرة للقلق. وقد استمر الركود أو التراجع في المؤشرات الرئيسية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن التي تم الإبلاغ عنها سابقًا، وتلاشى التقدم المحرز وسط مستويات قياسية من النزاعات المسلحة. ويختتم التقرير، الذي يركز بشكل خاص على تمويل جدول الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، بمجموعة من التوصيات والتعهدات المقترحة قبل الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاتخاذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000) في عام 2025. وساعدت البيانات والنتائج الواردة في التقرير في توجيه الأعمال التحضيرية للمناقشة المفتوحة التي أجراها مجلس الأمن حول المرأة والسلام والأمن، حيث استشهدت العديد من الدول الأعضاء بتلك البيانات في بياناتها.

48 - وواصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الاضطلاع بدور محوري في دعم الدول الأعضاء في تحقيق الالتزامات المعيارية بشأن المرأة والسلام والأمن، بما في ذلك من خلال وضع وتنفيذ خطط عمل وطنية والجهود المبذولة في هذا الصدد لإضفاء طابع محلي عليها. ودعمت الهيئة وضع 40 خطة عمل مخصصة جرى اعتمادها في عام 2023. وقامت الهيئة، بصفتها أمانة شبكة مراكز التنسيق المعنية بالمرأة والسلام والأمن[10]، بتيسير التعلم والتعاون فيما بين 103 أعضاء (93 عضواً و 10 منظمات إقليمية). كما قامت الهيئة بتنسيق تقرير المساءلة الثاني لميثاق المرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني، وهي تعمل بصفتها أمانة له[11]. ويقدم التقرير معلومات مستكملة عن التقدم الذي أحرزته أكثر من 200 جهة موقعة على الميثاق، بما في ذلك الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية وكيانات الأمم المتحدة ومؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية.

49 - وواصلت الهيئة تعزيز إشراك المرأة في آليات مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف، بما في ذلك إثراء عمل الاتفاق العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب. وعقدت الهيئة أيضا ندوة أقاليمية حول دور المرأة في حوكمة وسياسات وبرامج مكافحة الإرهاب في أفريقيا. وكانت النتيجة مبادرة مشتركة جديدة بين منظمات المجتمع المدني وهيئة الأمم المتحدة للمرأة لتعزيز التفاعل بين منظمات المجتمع المدني التي تقودها نساء والكيانات الإقليمية المكلفة بدعم مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف. وقد تم إيلاء اهتمام خاص للتعاون مع اللجان الوطنية لمكافحة الإرهاب وللشؤون الجنسانية في مجال الأمن السيبراني.

50 - وواصلت الهيئة عملها مع جهة التنسيق العالمية لجوانب سيادة القانون وفريقها العامل المعني بالعدل بين الجنسين الذي تشترك في رئاسته. وفي عام 2024، وضع الرئيسان المشاركان للفريق العامل

(10) انظر https://wpsfocalpointsnetwork.org/.

(11) انظر https://wpshacompact.org/accountability-report-2024/.

نظاما لتتبع المؤشرات الجنسانية لتقييم ورصد مدى مراعاة المنظور الجنساني في الدعم الذي تقدمه جهة التنسيق العالمية. ومن خلال شراكة منهاج العدالة بين الجنسين مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دعمت الهيئة في عام 2024 إمكانية اللجوء إلى القضاء في أماكن مثل إثيوبيا وأوكرانيا وتونس وجنوب السودان وكوسوفو[12] وكولومبيا وكينيا ولبنان ومالي.

51 - وواصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، من خلال شراكتها القوية مع مكتب دعم بناء السلام التابع لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، القيام بدور رائد في تعزيز بناء السلام على نحو يراعي المنظور الجنساني، بما يشمل تمويل مبادرات منع نشوب النزاعات وبناء السلام التي تقودها النساء والشباب وتقديم الدعم لها. وفي عام 2023، وافق صندوق بناء السلام على دعم مبادرات بناء السلام في 36 بلداً بمبلغ 202 مليون دولار، استُخدمت نسبة 47,3 في المائة منه (95,8 مليون دولار) في دعم المساواة بين الجنسين. وقد أسهمت الهيئة، من خلال الدعم الذي قدّمته لتنفيذ استراتيجية لجنة بناء السلام الجنسانية (2016) وخطة عملها (2021)، في توفّر تحليلات جنسانية معززة عبر أنشطة اللجنة، بما في ذلك البعثات القطرية. وقد أدى ذلك إلى زيادة في عدد الوثائق الختامية التي تعزز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وفي عام 2023، استرشدت 42 في المائة من الاجتماعات التي عقدتها لجنة بناء السلام بإحاطات من بانيات السلام.

52 - وواصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تعزيز المساواة بين الجنسين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام من خلال مبادرة العمل من أجل حفظ السلام. ويدعم صندوق مبادرة إلسي لتعزيز مشاركة المرأة في القوات النظامية لعمليات السلام، الذي تعمل الهيئة كأمانة له، البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في جهودها الرامية إلى زيادة عدد النساء النظاميات اللاتي يتم نشرهن في عمليات الأمم المتحدة للسلام، بما في ذلك من خلال إجراء تقييم مفصل للحواجز التي تعوق مشاركتهن. وتقدمت ست مؤسسات أمنية أكملت تقييماتها بطلبات إلى صندوق مبادرة إلسي للحصول على مزيد من التمويل للتصدي لتلك الحواجز. وبالتعاون مع دائرة التدريب المتكامل التابعة لإدارة عمليات السلام، أعدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة دورة تدريبية عسكرية للنساء في مجال عمليات السلام عقدت في ألمانيا وتايلند وكينيا في عام 2024 بهدف إعداد ضابطات عسكريات للنشر وتولي أدوار قيادية في عمليات الأمم المتحدة للسلام. وفي عام 2024، تم الاعتراف بتعاون هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع إدارة عمليات السلام وجهودها الرامية إلى تعزيز مشاركة المرأة المجدية في حفظ السلام في التقرير السنوي للجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام.

53 - وواصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة العمل كأمانة لصندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني، وهو آلية تمويل عالمية تحشد الدعم للمنظمات النسائية المحلية والشعبية في حالات النزاع والأزمات. والجدير بالذكر أن ما يقرب من نصف شركاء الصندوق حصلوا على تمويل من الأمم المتحدة للمرة الأولى. وقد أظهر الصندوق قدرته على الاستجابة للأولويات المعيارية، من خلال التمويل المخصص لمشاركة المرأة في عمليات السلام وحماية المدافعات عن حقوق الإنسان، ومن خلال نداءات التمويل العالمية لدعم المنظمات المحلية المعنية بحقوق المرأة والتي تعمل في طليعة العمل المناخي والأمن الغذائي. ومن خلال حملته العالمية للاستثمار في المرأة، حشد الصندوق أكثر من 89,3 مليون دولار كتمويل جديد للفترة 2023-2024 للمنظمات النسائية المحلية في حالات الأزمات والنزاعات، مما أدى إلى سد الفجوة التي

(12) يُشار إلى كوسوفو في سياق مدلول قرار مجلس الأمن 1244 (1999).

تفصـــله عن بلوغ هدفه المتمثل في 300 مليون دولار بحلول نهاية عام 2025 – وهو هدف تم تعزيزه في خطة الأمين العام للتعجيل بالمساواة بين الجنسين على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

باء – العمل الإنساني

54 – قادت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بصـــفتها الرئيس المشـــارك للفريق المرجعي المعني بالمســـائل الجنسـانية في سـياق العمل الإنسـاني التابع للجنة الدائمة المشـتركة بين الوكالات، عملية وضـع السـياسـة الجديدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات في العمل الإنساني[13]. وتعكس السياسة العامة المحدّثة، التي أقرها رؤساء اللجنة الدائمة في شباط/فبراير 2024، أحدث التطورات في السياسات والتفكير بشأن المساواة بين الجنسين، مع التركيز على حقوق النساء والفتيات اللاتي ما زلن يتأثرن ويتضررن بشكل غير متناسـب في سـياق الأزمات الإنسـانية. ومن خلال تسـخير التفكير التقدمي على نطاق ترابط العمل الإنساني والتنمية والسلام، فإن السياسة المنقحة سياسة تحويلية وشاملة وصارمة نحو تحقيق أهداف المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات في سياق تخطيط وتنفيذ ورصد وتقييم الاستجابة الإنسانية المنسقة. وهي تعطي الأولوية لإشـــراك النســـاء المتأثرات بالأزمات والمنظمات النســـائية في تخطيط جميع الخدمات الإنسانية وتنفيذها ورصدها وتقييمها. وتتمسك السياسة المنقحة بالمبادئ والمعايير الإنسانية الأساسية وتعالج احتياجات النساء والفتيات الأكثر ضعفاً بين السكان المتضررين من الأزمة وتزيد من إمكاناتهن إلى أقصى حد ممكن، بما يتماشى مع مبادئ العمل الإنساني ومبادئ حقوق الإنسان.

55 – كما نســـقت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالنيابة عن الفريق المرجعي المعني بنوع الجنس، وضـــع تقرير إطار المساءلة الجنسانية القادم لعام 2023، الذي يستعرض مدى تنفيذ آليات تنسيق الشؤون الإنسانية في سياقات الأزمات للالتزامات الواردة في السياسة الجنسانية السابقة للجنة الدائمة. وخلص التقرير إلى أن 85 في المائة من ســـياقات الأزمات قد أبلغت عن عقد مشـــاورة واحدة على الأقل مع المنظمات النســـائية المحلية كجزء من عملية التخطيط السنوية للعمل الإنساني، وهو ما يمثل تحسنًا مطردًا عن السنوات السابقة (بدءًا من 56 في المائة في عام 2018). كما أبلغ ما مجموعه 88 في المائة من ســـياقات الأزمات عن وجود فريق عامل نشط معني "بالمسائل الجنسانية في سياق العمل الإنساني" أو ما يعادله. وهذا يدل على النمو المطرد على مر السـنين (بدءا بنسـبة 44 في المائة في عام 2018) في إنشـاء الأفرقة العاملة المعنية بالمسائل الجنسانية في سياق العمل الإنساني على المستوى القطري والاعتراف الإيجابي بمساهماتها في ترجمة الالتزامات المعيارية بشأن المسائل الجنسانية في سياق العمل الإنساني إلى إجراءات ملموسة.

56 – كما عززت هيئة الأمم المتحدة للمرأة دورها في الأفرقة القطرية للعمل الإنسـاني، أو ما يعادلها، في 36 سياقاً من سياقات الأزمات، بما يضمن استرشاد عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالعمل الإنساني بالخبرة والتحليلات الجنســانية. وقادت الهيئة، بوصــفها قائدة أو مشــاركة في قيادة 27 من الأفرقة العاملة الوطنية المعنية بالمسـائل الجنسـانية في سـياق العمل الإنسـاني وسـت مجموعات إقليمية، الجهود المبذولة بالتنسـيق الوثيق مع جهات فاعلة أخرى في مجال العمل الإنســاني لترجمة الالتزامات الســياســاتية العالمية المتعلقة

(13) متاح على الرابط: https://interagencystandingcommittee.org/sites/default/files/2024-03/IASC%20Policy%20on%20Gender%20Equality%20and%20the%20Empowerment%20of%20Women%20and%20Girls%20in%20Humanitarian%20Action.pdf.

باستخدام البيانات والتحليلات الجنسانية إلى أفعال؛ وقيادة منظمات حقوق المرأة؛ وتخصيص الموارد المالية والبشرية اللازمة لتحقيق المساواة بين الجنسين في العمل الإنساني.

سادسا - الدعم المقدم لتنفيذ التوجيهات في مجال السياسات على الصعيدين الوطني والإقليمي

57 - تعد ترجمة القواعد والسياسات والمعايير العالمية إلى أنشطة تنفيذية تتعلق بالمساواة بين الجنسين وحقوق النساء والفتيات وتمكينهن أمرا أساسيا لعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وتدعم الهيئة الدول الأعضاء، بناء على طلبها، في بناء القدرات الوطنية، بسبل منها تقديم المشورة في مجال السياسات والدعم البرنامجي. ويشمل ذلك تقديم الدعم في الأعمال التحضيرية للدورات السنوية للجنة وضع المرأة، وفي أعمال متابعة نتائجها. وتمشيا مع الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة لعام 2020 (قرار الجمعية العامة 233/75، تعهدت الهيئة في خطتها الاستراتيجية للفترة 2022-2025 (UNW/2021/6) بدعم الجهود الرامية إلى تسريع تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين وخطة عام 2030 والأطر المعيارية والسياساتية العالمية الأخرى للمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات.

58 - وتتضمن الفقرات التالية بعض الأمثلة الملموسة على الدعم المقدم للحكومات والشركاء الآخرين في جهودهم الرامية إلى تعزيز مراعاة المنظور الجنساني في السياسات أو الخطط أو الاستراتيجيات الوطنية وتعزيز القدرات على تنفيذ الأولويات الوطنية. وهي تركز بشكل خاص على الاستنتاجات المتفق عليها في الدورتين السابعة والستين والثامنة والستين للجنة وضع المرأة.

59 - وفي مجال الابتكار والتغيير التكنولوجي في العصر الرقمي، شاركت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مبادرات مختلفة لدعم الدول الأعضاء. ففي دولة بوليفيا المتعددة القوميات، على سبيل المثال، تعاونت مع وزارة الرئاسة ووكالة الحكومة الإلكترونية وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات لوضع دليل حول التصدي للعنف الجنساني الذي تيسره التكنولوجيا. وبالإضافة إلى ذلك، دخلت الهيئة في شراكة مع شركة نوكيا للاستفادة من الحلول الرقمية التي تهدف إلى تعزيز قدرات النساء في الأوضاع الهشة لتحسين قابليتهن للتوظيف وريادة الأعمال وقدرتهن على العمل عبر الإنترنت، مع تعزيز مشاركة المرأة وريادتها في قطاع التكنولوجيا. وتمتد هذه الشراكة لتشمل الأرجنتين والأردن وتركيا وتونس وجنوب أفريقيا والفلبين والمملكة العربية السعودية والهند. ومن خلال مبادرة "الفتيات الأفريقيات يستطعن البرمجة"[14]، بالشراكة مع الاتحاد الأفريقي والاتحاد الدولي للاتصالات، زودت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الفتيات الصغيرات في إثيوبيا وبوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا وكينيا ومالي بالمهارات الأساسية في البرمجة والإلمام بالتكنولوجيا الرقمية والقيادة. وفي الأردن، وبالشراكة مع منظمة "إنجاز" المحلية، قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة دورات تعليمية مختلطة حول الإلمام بالأمور المالية والمهارات الرقمية والتنمية الشخصية والصحة

(14) انظر https://africa.unwomen.org/en/where-we-are/eastern-and-southern-africa/liaison-office-to-au-and-uneca/african-girls-can-code-initiative-agcci.

والتغذية من خلال مراكزها في 22 مخيماً للاجئين. ويمكن الاستفادة من هذه الدورات التدريبية على منصة التعلم عبر الإنترنت EdApp، مما يضمن حصول النساء في مخيمات اللاجئين[15] على التدريب الأساسي.

60 - وفيما يتعلق بالقضاء على الفقر وبناء المؤسسات والتمويل، قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم التقني والسياساتي لتعزيز نظم الرعاية الوطنية في شيلي والجمهورية الدومينيكية. وفي إثيوبيا، دعمت الهيئة إنشاء فرقة عمل وطنية معنية باقتصاد الرعاية، مما أدى إلى تعزيز الدعوة إلى رعاية الأطفال وتوحيد معاييرها. وفي البرازيل، عملت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع بلدية بيليم ووزارة المرأة ووزارة التنمية الاجتماعية والمساعدة الاجتماعية والأسرة ومكافحة الجوع في البرازيل على تصميم سياسات الرعاية. وفي كينيا، دعمت الهيئة إجراء أول دراسة استقصائية على الإطلاق في البلد حول استخدام الوقت، واسترشدت بنتائجها في وضع سياسة الرعاية الوطنية في البلد. وفي جنوب أفريقيا، دافعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة عن حقوق العاملات المنزليات من خلال دعم تنفيذ قانون العاملات المنزليات وإدراجهن في صندوق التأمين ضد البطالة، وبالتالي توفير الأمن المالي والاعتراف الرسمي لأكثر من 1,2 مليون عاملة منزلية. وفي دولة بوليفيا المتعددة القوميات، ساعدت الهيئة على إنشاء أدوات لتعميم مراعاة المنظور الجنساني تهدف إلى توسيع نطاق المشاريع الإنتاجية للمرأة وتعزيز الحراك الاجتماعي. وفي تيمور - ليشتي، أنشأت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أول مجموعة اقتصادية للنسّاجات وسجّلتها، وهي مجموعة *Rede Soru Na'in*، بالشراكة مع منظمة تيمور للمعونة ومؤسسة ألولا. وتربط هذه المبادرة بين العنف الجنساني وبرامج التمكين الاقتصادي للمرأة. ودخلت الهيئة في شراكة مع شبكة المستثمرين الرعاة الأوروبية لتحسين فرص حصول رائدات الأعمال على التمويل، وأضفت طابعا رسميا على التعاون من خلال مذكرة تفاهم. كما قامت في أوروبا ووسط آسيا بتصميم وتنفيذ مبادرة معرض ريادة الأعمال النسائية لعام 2024[16]، وهي منصة مبتكرة لأصحاب المصلحة المتعددين تهدف إلى تعزيز بناء منظومات لريادة الأعمال النسائية في المنطقة. وفي ألبانيا، نشرت الحكومة وثائق الميزانية الرئيسية وأدمجت الميزنة المراعية للمنظور الجنساني في 71 برنامجًا من برامج الميزانية، مع تخصيص 10 في المائة من الأموال للمساواة بين الجنسين في برنامج الميزانية المتوسطة الأجل. وفي جمهورية تنزانيا المتحدة، وفرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تنمية القدرات في مجال تمويل الرعاية، مما أدى إلى وضع خطط عمل لتعميم مراعاة المنظور الجنساني والميزنة المراعية للمنظور الجنساني في ست مدن. وبالإضافة إلى ذلك، دعمت الهيئة الحكومة في دمج غايات جنسانية لأول مرة في الخطة الاستراتيجية لبرنامج إصلاح الإدارة المالية العامة للفترة 2022-2027[17]. وفي السنغال ومالي ونيجيريا، دعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة سلطات المشتريات العامة في اعتماد سياسات لصالح المؤسسات التجارية المملوكة لنساء. وفي ليبيريا، دخلت الهيئة في شراكة مع البنك المركزي لوضع لوائح تنظيمية للأموال المتنقلة الآمنة، مما يمكّن المرأة الريفية من الوصول إلى الخدمات المالية وبناء سجل ائتماني بهدف التمكين الاقتصادي.

(15) انظر https://www.unwomen.org/en/news-stories/feature-story/2023/12/un-womens-oasis-programme-empowers-jordanian-and-syrian-women.

(16) انظر https://www.unwomenexpo.org/.

(17) متاح على الرابط: https://www.mof.go.tz/uploads/documents/en-1669722570-PFMRP%20VI%20STRATEGY.pdf.

سابعا - خاتمة

61 - في سياق تباطؤ معدل التقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين، بل حدوث انتكاسة في بعض الحالات، واقتران ذلك بأزمات متعددة ومترابطة تؤثر على نحو غير متناسب على النساء والفتيات، واصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تقديم الدعم المعياري الفعال للعمليات والهيئات الحكومية الدولية. وواصلت سد الثغرات في البيانات وتقديم الدعم للسياسات والبرامج والمبادرات المسترشدة بالأدلة على الصعيدين الإقليمي والوطني، وهي تسهم في التعجيل بتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين وفي تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 على نحو يراعي المنظور الجنساني.

62 - ويعد كل من الاستعراض العالمي القادم لإعلان ومنهاج عمل بيجين (بيجين+30) والدورة التاسعة والستين للجنة وضع المرأة من المعالم الحاسمة في تحقيق المساواة بين الجنسين وحقوق النساء والفتيات وتمكينهن. وتتيح الذكرى السنوية الثلاثون لإعلان ومنهاج عمل بيجين فرصة لتقييم التقدم المحرز وتحديد التحديات المستمرة وتجديد الالتزامات بالنهوض بحقوق جميع النساء والفتيات. وستدعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة عمل اللجنة لأنها تعزز الإطار المعياري العالمي بالتزامات طموحة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات وإعمال حقوق الإنسان والحريات الأساسية لهن في سياق أزمات عالمية متشابكة، مع دعم الدول الأعضاء أيضا في تنفيذها.